

الخطاب اللساني العربي

بين المرجعية التراثية والنزعة الفرنكو أنجلوفونية

د. مبارك تريكي

جامعة المدية

الملخص

تحاول هذه الورقة تقديم قراءة نقدية للخطاب اللساني العربي، مركزة على خصائص هذا الخطاب، أو على الأصح خصائص لغته المصطلحية - بصفته خطابا متخصصا - يتأسس على لغة متخصصة، تتوفر على كم مصطلحي وافر، معتمدة على عدد من المؤلفات اللسانية العربية رأتها تشكل خطابا لسانيا عربيا، استطاع أن يقدم الفكر اللساني بمختلف اتجاهاته للقارئ العربي المتخصص، وهي تفعل ذلك عبر الخطوات التالية:

- تمهيد

- مفهوم الخطاب

- مفهوم الخطاب اللساني

- الخلفية الفكرية والمعرفية للخطاب اللساني العربي (تراثية، حضارية، فرنسية، انجليزية..)

- خصائص الخطاب اللساني العربي (الترجمة - التعريب - الإيغال المصطلحي - التعدد المصطلحي - عدم الدقة المصطلحية - ضعف لغتها المتخصصة)

- نقد هذه الخصائص

- خاتمة

Sommaire :

Le discours linguistique entre « référence patrimoniale » et « tendance franco-anglophone »

Cette feuille opte à donner une lecture critique au discours linguistique arabe, en mettant l'accent sur les caractéristique de sa langue spécialisée, et plus précisément sur sa terminologie. Le corpus s'est formé de certains ouvrages linguistiques arabes contemporains.

Cette lecture essaye d'illuminer les axes suivants : la notion du discours, le discours linguistique, les fondements conceptuels du discours linguistique arabe, les caractéristiques de ce discours (la traduction, l'arabisation, la polysémie des termes, le manque de la précision terminologique, la faiblesse de sa langue spécialisée).

Termes clés : discours linguistique arabe, la normalisation terminologique, la langue spécialisée, la précision terminologique.

نص المداخلة

تمهيد:

كانت لنا وقفات في مناسبات أكاديمية سابقة مع المصطلح، ومع لغة التخصص، حيث تناولنا مرة المصطلح النقدي العربي، وتناولنا مرة أخرى لغة التخصص وعلاقتها بالمصطلح، وتتاح لنا الفرصة هذه المرة في هذا المحفل الأكاديمي أن نتناول الخطاب اللساني العربي بمنظور القراءة الناقدة المتواضعة لخصائصه، وبالضبط مصطلحه، ونبدأه بتحديد المفهوم

مفهوم الخطاب اللساني:

هذا المصطلح (الخطاب اللساني) (discourse linguistique) مصطلح مركب تركيباً وصفيًا، يتكون من موصوف (الخطاب) ومن صفة (اللساني)، ونحن كنا قد تناولنا الشق الأول من المصطلح (الخطاب) في مقام أكاديمي سابق، حيث جمعنا

هناك عدة تعريفات تناولته من زوايا متعددة، وحاولنا أن نحدد الفرق بينه وبين مصطلح (النص) وبين أن هناك من يطابق بين المصطلحين، وهناك منيفرق بينهما، على أننا ملنا إلى الرأي الذي يفرق بينهما، لذلك لا نتبع هنا التعريفات المتنوعة للمصطلح في شقه الأول إلا بالقدر الذي يسمح لنا بالعبور من خلاله إلى الخطاب اللساني، في حالته المركبة، وعليه فقد عرف الخطابي أنه "ذلك الملفوظ الموجه إلى الغير بإفهامه قصدا معينا" ¹ كما عرف بأنه "كل منطوق به موجه إلى الغير" ² وعرف أيضا بأنه "الشكل اللغوي الذي يتجاوز الجملة" ³ كما عرف بأنه "مجموعة جمل تتوافر على شرط النظام حتى يمكن درسه وملاحظته" ⁴

الفرق بين الخطاب و النص

ولعل الفرق بين الخطاب، والنص أن النص يكون خطابا لحظة الصدور، ومن ثم فكل خطاب سيصير نصا، معنى هذا أن الخطاب هو اللسان في حالة الاستعمال، وهو ما عبرنا عنه نحن بالحضور، أو الممارسة الاجتماعية، وهو ما تنجح إليه اللسانيات الاجتماعية اليوم، فقد اعتبر (فايكر كلاف) أن "عند استعمال مصطلح الخطاب أقترح المحافظة على اللغة المستعملة باعتبارها شكلا من أشكال النشاط الاجتماعي" ⁵ فمفهوم الخطاب صار مرتبطا بما هو شفوي ويعتمد فيه على التبادل الكلامي والمبدأ التفاعلي، والإقناعي، والحجاجي بهدف الإفهام والتواصل، وتوجيه المتخاطبين نحو القصد المطلوب تبليغه من الخطاب" ⁶ وبهذا تكون قد انضافت إلى العناصر اللسانية عناصر أخرى غير لسانية، ليحدد مفهوم الخطاب تحديدا شاملا بالمعنى البراغماتي الذي يربط مفهوم الخطاب بنظريات تحليل الخطاب ⁷ وعليه فالفرق بين مصطلحي النص، والخطاب يكمن في أن الخطاب مرتبط بالزمان الحضورى، والنص ليس كذلك، ومن ثم فكل نص قد يتحول إلى خطاب، كما أن كل خطاب سيصير نصا.

الخطاب اللساني:

والمقصود بالخطاب اللساني تلك الخطابات-النصوص- التي صدرت أو أنتجت من قبل اللسانيين والتي تتناول اللسانيات بمختلف اتجاهاتها، وصفية، وظيفية، تحويلية توليدية.. فكل خطاب صادر من لساني عربي يتناول فيه الدرس اللساني مهما كان توجهه اعتبر عندنا خطابا لسانيا، ومن ثم فكل كتابات اللسانيين العرب، وغير العرب (الكتابات المعربة) ابتداء من علي عبد الواحد وافي، وتمام حسان، وكمال بشر، مرورا بعبد الرحمن الحاج صالح، والفاسي الفهري، وأحمد المتوكل، وعبد السلام المسدي، ومازن الوعر، وميشال زكريا، وغيرهم ممن لا يسع المقام لذكرهم إلى آخر اللسانيين الذين كتبوا في اللسانيات، والذين يفوق عددهم الحصر في هذا المقام، غير أننا هنا نتوقف عند الخطاب اللساني لبعض كبار اللسانيين العرب الذين كان لهم الفضل في التعريف بهذا العلم للقارئ العربي باللغة العربية، سواء كان العمل مترجما أم مؤلفا. فالخطاب اللساني إذن خطاب علمي تتميز لغته بأنها لغة محددة مضبوطة، والمساحة بين الدال والمدلول في لغة الخطاب اللساني تكون ضيقة.

الخلفية الفكرية والمعرفية والحضارية للخطاب اللساني العربي:

إن من يحاول الحفر في الخطاب اللساني العربي يمكنه العثور على نوعين من الخطابات اللسانية العربية، أو إن شئنا ثلاثة: خطاب تؤطره خلفية معرفية غربية بمختلف توجهاتها، وقد أنتج هذا الخطاب خطابا لسانيا حاول تعريف القارئ العربي بهذا العلم من منظور غربي، ويرى أصحابه أن اللسانيات هي علم غربي قح، ولا دخل للممارسات اللغوية العربية فيه، أما الخطاب الثاني فهو خطاب لساني عربي تؤطره خلفية معرفية تراثية، جنح إلى تمجيد التراث، وحاول- من ثم- إثبات أن اللسانيات ذات جذور تراثية عربية، وليست علما منقطع الجذور، كما يتصور الخطاب الآخر، إذن نحن أمام خطاب لساني عربي تتجاذبه خلفيتان فكريتان حضاريتان، وبينهما أي بين الخطابين، خطاب ثالث حاول أن يأخذ من

الخلفتين السابقتين دون مغالاة، يسميه بعضهم الخطاب اللساني التلفيقي، أو المذهب التلفيقي، فإذا توقفنا عند أول خطاب لساني كتب بالعربية عرفته الثقافة العربية المعاصرة لصاحبه علي عبد الواحد وافي، والذي اعتبر تعريف القارئ العربي بهذا العلم أسمى غاياته فإننا واجدون أنه يغرف من الخلفية المعرفية الغربية، متمثلة في اللغة الفرنسية، والثقافة الغربية عموماً، إذن فهو خطاب لساني تؤطره الخلفية الحضارية الغربية، وإن كتبه صاحبه بلغة عربية فصيحة سليمة، ولم يكن وافي - كما يصرح - في ذلك الزمن يفرق بين اللسانيات (علم اللغة) و (فقه اللغة)، وعلى الرغم من هذا السبق التأليفي للرجل، وعدم تخصصه بالمفهوم الدقيق فيه، فإنه استطاع أن يعرف القارئ العربي بمبادئ هذا العلم الوافد، يقول هلمي خليل عن هذا المؤلف إنه: "يقدم فروع ومجالات علم اللغة كما كانت معروفة في أوروبا خلال النصف الأول من هذا القرن - يعني القرن العشرين -"⁸ وكأي سابق في الميدان أخذت عليه عدة مأخذ، منها عدم التفرقة بين المناهج اللسانية⁹ كما لوحظ عليه أنه يخلو من التحليل اللساني الضروري لكل مبتدئ، حسب الباحث المغربي مصطفى غلفان¹⁰ وعذره أنه الخطاب الأول كما بينا، وعليه، ومهما قيل فيه يبقى (كتاب وافي) خطاباً لسانياً يضع القطار على السكة للباحثين، فيكفيه أنه عرف بهذا العلم، ووطنه بالعربية، أو حاول فعل ذلك، وله قصب السبق، ثم نجد خطاباً لسانياً آخر بعد وافي يبدو أكثر تدقيقاً في مجاله، هو كتاب إبراهيم أنيساً لأصوات اللغوية، الذي ظهر سنة 1947م وفيه تقدم واضح، ودقيق في الفكر اللساني تطبيقاً على العربية، وهو الصوتيات، أما الخلفية المعرفية، أو الفكرية لهذا الخطاب (الكتاب) اللساني فهي الانجليزية، فقد قالت عنه فاطمة البكوش إنّه "كان وريث التقليد الإنجليزي..". وفي رأيها كان موفقاً بحكم انتشار مفاهيم ومصطلحات الفونولوجيا في المدرسة الانجليزية، وفي حلقة براغ¹¹ وتدرج الخطاب اللساني العربي الصادر في الفترات المتتالية في العمق المعرفي، والمنهجي حتى أنه وصف البعض منه بالجيد قال مصطفى غلفان: "وبلغت بعض الكتابات

اللسانية العربية التي تعرف باللسانيات مستوى جيداً^{2 1} مثل الخطاب اللساني للباحث الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح، والخطاب اللساني للباحث المغربي الفاسي الفهري، وخطاب زملائه أحمد المتوكل، ومحمد الأوراعي، ومولاي أحمد العلوي، ثم عبد السلام المسدي وسعد مصلوح، ومازن الوعر، ومنذر عياشي، وميشال زكرياء، وغيرهم فهذه الشخصيات اللسانية أنتجت خطاباً لسانياً جيداً، كما يبدو لنا- فهي كلها حاولت تقريب هذا العلم من القارئ العربي المتخصص، وجعله مألوفاً عنده، ونعتقد أنها نجحت في ذلك، فصارت اللسانيات علماً مألوفاً متداولاً في الأوساط الجامعية العربية في أقسام اللغة العربية وآدابها، إضافة إلى الكتابات المترجمة، أو الخطاب اللساني المترجم، فهي أفادت -رغم نقائصها- القارئ العربي بما إفادة، ثم أن الملاحظ على الخطاب اللساني العربي أن جزءاً منه انتقل من مرحلة التعريف بمبادئ هذا العلم، وأسسها إلى مرحلة التمثيل والتطبيق التحليلي على العربية، كما هو الحال عند عبد الرحمن الحاج صالح في نظريته الخليلية، وأحمد المتوكل في لسانياته الوظيفية، وفاسي الفهري في اللسانيات التوليدية التحويلية، ومازن الوعر أيضاً، وإن كان هذا النوع من الخطابات اللسانية لا يزال محتاجاً إلى كتابة جادة، فهو ما يزال يفتقد إلى مزيد من التحليل اللساني الدقيق، تحليل يصف العربية في مستوياتها المختلفة، ونسجل هنا أن الخطاب اللساني العربي قد حاول التجديد بعد أن وجه انتقاده إلى الفكر اللساني الغربي، فاللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح ينتقد بعمق اللسانيات الوظيفية، خاصة في بعض مبادئها، كمبدأ التقطيع المزدوج الذي اعتبره عاجزاً عن تحليل الكثير من الظواهر اللسانية في العربية، ومن ثم لا يصح تعميمه على الألسن البشرية -في نظره-، كما ينتقد المنهج الوصفي في الكثير مما جاء به من مبادئ، خاصة رفضه المعيارية، واكتفاؤه بالوصف الظاهري دون الولوج إلى العمق كالتقدير، والافتراض والتأويل، واللساني المغربي محمد الأوراعي ينتقد -هو الآخر- بشدة التعميمية الملاحظة على اللسانيات الغربية، أو اللسانيات الكلية، ويدعو إلى لسانيات نسبية^{3 1} وهي فكرة

جيدة في نظرنا، إذن فهذا خطاب لساني عربي متطور جدا- في نظرنا- وعليه نؤكد تقسيم الخطاب اللساني العربي المتداول من حيث التأطير النظري إلى خطابين أساسيين، خطاب لساني ذو نزعة غربية، يعود في جذوره ومنهجه وتوجهه إلى اللغات الغربية، ويحاول تطبيق النظريات اللسانية الغربية على العربية، ثم خطاب ثان ذو نزعة تراثية، يرى أن اللسانيات ليست علما غربيا، بل هي علم قديم، وموجود في التراث العربي، والغرب جاء فقط بالمصطلح، ويدرج كل الجهود اللغوية لقدماء العرب في هذا الإطار، ويعتبرها فكرا لسانيا يتضمن كل التيارات اللسانية الحديثة، وقد يتجرأ بعض متبنيه فيسمون النحو العربي القديم لسانيات، ثم نجد خطابا لسانيا ثالثا يقع وسطا بين الخطابين السابقين، فلا يكفر بالتراث، ولا يرتقي في الفكر الحدائثي الغربي، فهو يأخذ بالحقيقة العلمية أينما وجدها، وهي توجد عند هؤلاء وأولئك، ولعل من الذين أنتجوا مثل هذا الخطاب الثالث المتميز أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح في كل كتاباته المنصوية تحت المدرسة الخليلية الحديثة، وما يثبت هذا هو خلو خطابه اللساني من المآخذ التي تلاحظ على زملائه، فخطابه يخلو من الإيغال المصطلحي، وبعده عن تبني النظريات الغربية دون تمحيص، كما لا ينفي التقدم الحاصل في اللسانيات الغربية، وهو لا يؤمن بالاتجاه اللساني الواحد لمعالجة الظاهرة اللغوية، فالظاهرة اللغوية أكبر من أن يعالجها اتجاه واحد، ويرى أن الحقيقة العلمية توجد في هذا الاتجاه كما توجد في الاتجاه الآخر، إذن فليس هناك نظرية لسانية كلية، أو مركزية عنده، كما نجد اللساني المغربي محمد الأوراغبي صاحب نظرية اللسانيات النسبية، ومازن الوعر، ومحمد عبد العزيز عبد الدايم، ومحمد يونس علي ممن اتصفت خطاباتهم اللسانية بهذا الوصف في نظرنا.

خصائص الخطاب اللساني العربي

يتميز الخطاب اللساني العربي بعدة مميزات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1-انعدام الرؤية المنهجية:

من حيث المنهج لا يزال الخطاب اللساني العربي يفتقد إلى المنهج الذي يؤطر أي عمل، ويجعله يتفرد عن غيره، فالخطاب اللساني العربي المتداول -في عمومه - لا منهج له، فهو يصدر عن مناهج الآخر، لذلك لم يستطع هذا الخطاب التفرد والتميز، ولم يستطع معالجة الظاهرة اللغوية العربية، فهو خطاب يؤطره المنهج الغربي الذي ليس بالضرورة ينطبق على العربية -وقد لا حظنا سابقا تميز الخطاب اللساني لعبدالرحمن الحاج صالح وتفرد، وليس من شيء جعله يتفرد إلا لأنه يمتلك منهجا خاصا لا هو بالمنهج الغربي، ولا المنهج التراثي، فهو منهج ينشد الحقيقة العلمية، التي يصيبها هؤلاء وأولئك - كما ذكرنا - ولا يؤطره المنهج العربي التراثي، كما هو حال الخطاب اللساني العربي التراثي الذي هو خطاب يعيد اجترار مآثره السلف، وتمجيده، ولا المنهج الغربي الذي ينسف كل جهد عربي، والمنهج كما هو معلوم رؤية حضارية، أو موقف حضاري، واللسانيات ليست وحدها التي تعاني من اللامنهج، بل هذه مشكلة العلوم الإنسانية كلها عندنا. إذن الخطاب اللساني العربي في حاجة إلى مساءلة منهجية، فحينما يجد اللساني العربي الرؤية المنهجية التي تجيبه عن جملة من التساؤلات الجوهرية من مثل ما دور اللغة في الحياة البشرية؟ ما وظيفتها؟ هل يمكن لأمة من الأمم أن تتخلى عن لغتها؟ لماذا ندرس اللغة؟ ولماذا تحرص الأمم على لغاتها القومية؟ هل يمكن لأمة من الأمم أن تنهض من دون لغة؟ ثم هل تنفرد العربية عن اللغات الأخرى في كونها لا تستطيع أن تبلغ؟ ما الغاية من الكتابة اللسانية بالعربية؟ الخ لماذا تحرص الأمم على وصف لغاتها في كل مستوياتها؟ صوتيا ومعجميا وتركيبيا؟ وغيرها من الأسئلة التي تكون الإجابة عنها محددة للرؤية المنهجية. حينذاك يكون للخطاب اللساني العربي منهجه الخاص ويتججج اللساني العربي خطابا لسانيا ممنهجاً.

2-السطحيةأو التسطیح:

یغلب علی الخطاب اللسانی العربی المتداول طابع التسطیح، خاصة الخطاب اللسانی الذی أنتجه الرواد الأوائل، حتی قال أحدهم عن خطاب عبد الواحد وافی بأنه لا یعرف القارئ العربی بضرورات هذا العلم، وما یلاحظ علی هذه الخاصیة أنها وإن اختفت فی بعض الخطابات اللسانیة لبعض اللسانیین، فإنها سرعان ما تعود إلی الظهور فی بعضها الآخر، الأمر الذی یجعلها صفة، أو خاصیة دائمة الحضور، وما یدلل علی سطحية هذا الخطاب أیضا أنه لم یفلح فی إنتاج خطاب لسانی یملك عمقا تحلیلیا لمستویات العربیة إلا ماكتبه القلیل منهم، كأمثال المتوكل فی وظیفته، وعبد الرحمن الحاج صالح فی مدرسته الخلیلیة، ومازن الوعر فی کتاباته، واهمد العلوی، وعبد القادر الفاسی الفهری، وغیرهم علی قلتهم. ولذلکما فتئ الخطاب اللسانی العربی یعرف بالاتجاهات اللسانیة الغربیة من دون التمثیل لها بالعربیة، وإن حلل بعض القضایا، فإنه یمثل لها باللغات الأجنبیة، وهذا أمر أضر بالعربیة وباللسانیات العربیة.

3-الترجمة:

من خصائص الخطاب اللسانی العربی أنه تغلب علیه الأعمال المترجمة، والمصطلح المترجم، فالخطاب المترجم یشکل نسبة کبیرة منه، وكذا المصطلح المترجم، ونحن لا ننزعج من الترجمة، بل نحن ندعو إلی ترجمة المزید من الأعمال اللسانیة الغربیة، لأنها هی السبیل الوحید والأمثل لتوطین هذا العلم فی العربیة، وجعل القارئ العربی المتخصص یدع بعد الإلمام بمبادئ هذا العلم، وأسسها، بل الترجمة هی التي تجعل أی علم یواكب التطور الحاصل، ومن ثم فهی ضرورة علمیة وحضاریة، وإنما ندعو إلی أن یتولی الترجمة المتخصصون، حتی یکون الخطاب اللسانی المترجم وفی بالغرض، كما ندعو المترجمین عدم تکرار العمل الواحد، فلماذا نهدر الجهود فی إعادة ترجمة کتاب مترجم، فهذا التعدد الترجمی للمؤلف الواحد نتجت عنه أضرار جسیمة علی القارئ العربی، وعلى الجهد العربی فی

هذا الإطار، ومن معضلة المصطلح اللساني هو اختلاف ترجمته من لساني إلى آخر، ويرجع سبب اختلاف ترجمة المصطلح اللساني إلى ثلاثة محاور كبرى هي: الأسباب المعرفية، والأسباب اللسانية، والأسباب البراغماتية¹⁴ فكثيرا ما يكون الاختلاف الترجمي عائدا إلى جهل المترجم بظروف نشأة المصطلح في اللغة الأصل، أو جهله بظروف تكون المفهوم، وعدم معرفة الملبسات السياقية، والمعرفية، والعلمية التي نشأ فيها المصطلح الأصلي¹⁵ كما أن تعدد الاختصاصات، والحقول المعرفية في اللسان الهدف جعل من ترجمة المصطلح الواحد في اللسان الأصل ترجمات مختلفة ومتعددة المقاصد حسب زوايا النظر لكل مترجم¹⁶ أما الأسباب اللسانية فمفيدة جدا في عملية الترجمة فهي "تساعد المترجم على تحليل المصطلح إلى مكوناته المعرفية والسياقية التي نشأ فيها، وذلك عن طريق معالجة تكوين المحتوى المفهومي لكل مصطلح، ومدى ملاءمته مع المصطلح في اللسان الهدف" إذن فهذا التحليل يمكن المترجم من ضبط الإطار المعرفي المختص، وهو ما يجعل عملية الترجمة سليمة، هذا بالإضافة إلى تعدد الأنظمة اللسانية في اللغات فهو أيضا يصعب من عملية الترجمة، ثم الأسباب البراغماتية، التي تعود إلى كون المصطلح وحدة براغماتية ذات وظائف اتصالية ومرجعية تظهر في خطاب تخصصي¹⁷ فلا يمكن ترجمة مصطلح معزولا "عن مجال استعماله ودائرة اختصاصه"¹⁸

4-التعريب:

هو أيضا من خصائص الخطاب اللساني العربي، ولعله الخاصية الأبرز، حتى أنه صار يشوه الخطاب اللساني، فالخطاب اللساني العربي مشوه بكثرة الكلمات المعربة، أي المنقولة كما هي في لغتها الأجنبية، الفرنسية، أو الانجليزية، دون تشذيب، أعني المصطلحات اللسانية الغربية، كمصطلح المونوماو الفوناماو المورفاماو اليكسيم وغيرها، فهي تشوه هذا الخطاب اللساني العربي مقابل المصطلح الأجنبي، لذلك نحن ندعو إلى تخليص الخطاب اللساني من هذا التشويه باستعمال المصطلح العربي

مقابلا للمصطلح الأجنبي، ولا نلجأ إلى التعريب الحرفي إلا في حالة الضرورة القصوى، حتى تكون لغة الخطاب اللساني العربي على قدر من النقاء في بنائها الصرفية والنحوية، وإن كنا نعلم أن فكرة النقاء اللغوي صارت خرافة في الزمن العولمي .

5-الإيغال المصطلحي:

ومما هو من خصائص هذا الخطاب أيضا الإيغال المصطلحي، إن ولع اللساني العربي بإنتاج المصطلح ظاهرة ملاحظة في الخطاب اللساني العربي، وهذا الولع جعل الكثير من اللسانيين العرب ينجحون إلى الإيغال، ربما بغرض التعمية على القارئ، وإيهامه بصعوبة العلم الذي هم متخصصون فيه، أعني اللسانيات، أو بغرض إيهامه بمجدة مايكتبون، على أننا ننبه إلى أن هذه الخاصية المرضية لا توجد في كل الخطاب اللساني العربي المتداول، وإنما هي ظاهرة توجد عند مجموعة من اللسانيين المغاربة، وبعض اللسانيين التونسيين، ولعلها هي المجموعة التي عرفت بغزارة إنتاجها للخطاب اللساني العربي، كما عرف إنتاجها الخطابي اللساني بالعمق المعرفي، ولعل هذا الأمر هو الذي دفعها إلى الإيغال المصطلحي إلى درجة التعمية، والتلبيس على القارئ، ومن اللسانيين اللذين يتميز خطابهم اللساني بهذه الميزة اللساني المغربي الكبير عبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد المتوكل، وعبد السلام المسدي التونسي، وغيرهم حتى أن أحد اللسانيين المصريين وهو سعد مصلوح عبر عن تدمره من هذه اللغة اللسانية الموغلة والملبسة، فقال "وكان عريبتهم ليست عريبتنا.."^{9 1} كما أشهد أناستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح صرح ذات مرة في إحدى الجلسات العلمية بأنه كان قد نبه زملاءه اللسانيين العرب إلى هذا الإيغال المصطلحي الذي يظهر في كتاباتهم "^{2 0} إن الإيغال المصطلحي يرافقه الفوضى والالتباس، والضبابية مما يشكل عسرا على القارئ، ويجعله يبذل جهدا أكبر للفهم هو في حاجة إلى أن يبذله لتحصيل معلومة أخرى، نحن نعلم أن هؤلاء اللسانيين يكتبون خطابا متخصصا موجهها إلى قارئ متخصص، وهذا أمر لا ينكره أحد،

غير أنا لا يغال شيء والعمق المعرفي شيء آخر، فيمكن للكاتب أن يتعمق معرفياً مع توظيف مصطلح دقيق، واضح وغير موسوم بالإغفال، فمن شروط اللغة العلمية، أو المصطلح العلمي الدقة وعدم الإلباس.

6-التعدد المصطلحي:

أثبتت جل الدراسات ضرورة التوحيد المصطلحي، لتحقيق الدقة العلمية، لأن المصطلح لغة العلوم، وهي لغة غير احتمالية دلالية، أو مفهومية، ومن ثم توحيد المصطلح يصبح ضرورة علمية، وعليه نحاول أن نبحث عن الأسباب، والعوامل التي جعلت المصطلحات العلمية في العربية تتعدد، وفي نظرنا أن هناك جملة من الأسباب والعوامل يمكن ذكر أهمها وهي:

1-تعدد اللغات الأجنبية التي ينقل عنها الباحث العربي المصطلحات العلمية، فرنسية إنجليزية، أو نقول كما قال الباحث مصطفى غلفان: اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانين العرب، وتوزعهم بين ثقافات، فرنسية، وإنجليزية، وألمانية^{2 1}

2- تعدد الجهات التي تضع المقابلات العربية في البلدان العربية، وهي إما أفراداً أو هيئات كلها تعمل من دون تنسيق فيما بينها، فتعدد هذه الجهات، وعدم التنسيق فيما بينها سبب رئيس

3- تعدد الأساليب، أو المنهجيات، أو طرائق الوضع المتبعة في وضع المقابلات العربية وهو ما سماه مصطفى غلفان التفاوت النظري، والمنهجي بين المستوى العلمي للسانين العرب^{2 2} وكذا اختلاف الهيئات العلمية، والشخصيات في تعاملها مع هذه الأساليب، فبعضهم يفضل هذه الآلية، والبعض الآخر الآلية الأخرى، وهو ما سماه اليعبودي (غياب منهجية موحدة في العالم العربي للتعامل مع المصطلح الوافد..)^{2 3}

4- تعدد الحقول المعرفية التي تستعمل المصطلح نفسه

5- انقسام الأمة العربية سياسيا ،بمعنى أنها أمة لها لغة واحدة، وتتكون من عدد من الكيانات السياسية(الدول) وهذا مدعاة للتعدد المصطلحي، ولهذا اقترح بعضهم توحيد السلطة اللغوية بإنشاء مجمع لغوي عربي موحد يعنى بالشأن اللغوي العربي، و ندعم نحن هذا الاقتراح، ونطالب أن تكون قراراته العلمية إلزامية التنفيذ على جميع الدول العربية، بغض النظر عن تعدد السلطات السياسية، فتوحيد السلطة اللغوية يمكننا من توحيد المصطلح العلمي للعربية

6- سيادة النزعة الفردية التي تتحول إلى نزعة قطرية في وضع المصطلح العلمي العربي المتخصص، وعدم الاكتراث برأي، ولو كان صائبا على رأي مصطفى غلفان^{2 4} وقد أوصل الباحث خالد اليعبودي هذه الأسباب التي سماها عوائق الوضع المصطلحي إلى(15) خمسة عشر عائقا سنذكرها مختصرة وهي: "عدم الفهم الدقيق للمفهوم الأجنبي-السرعة في عملية الترجمة-غياب منهجية موحدة لوضع المصطلح-افتقار البحوث التقابلية -انعدام دراسات اشتقاقية تاريخية - الخلط من الباحثين بين اللغة العامة واللغة الخاصة- اختلاف دلالات المصطلح باختلاف الدارس- تباين مصادر الزاد المعرفي لدى الباحثين-تعدد الجهات الواضعة للمصطلح- انعدام التنسيق بينها- انعدام صفة الإلزام لدى الهيئات التي تضع المصطلح- مزاجية البلدان العربية في التزامها بالتوصيات العلمية- عدم وجود سياسة عربية ناجعة تتوخى التنسيق، والنشر والإعلام للمصطلحات عربيا"^{2 5}

تلك هي الأسباب، أو العوامل التي جعلت العربية تتعدد مصطلحيا فنجدتها تطلق عشرات الصيغ المصطلحية على المفهوم الواحد، خاصة إذا كان هذا المفهوم أجنيا،وهي عوامل تذكرها جل الدراسات التي اهتمت بالشأن المصطلحي في أي فن من الفنون المعرفية ،فالتعددية المصطلحية في العربية ظاهرة لم ينج منها أي علم من العلوم ومنها الخطاب اللساني،والآن نحاول مناقشة هذه الأسباب لنرى هل كانت فعلا وراء التعدد المصطلحي؟ وإذا كانت كذلك فأبي الأسباب أكثر تأثيرا على المنتج العربي للمصطلح العلمي؟

-تعدد اللغات الأجنبية ،أو اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي للباحثين العرب الذين يشتغلون في الحقل المصطلحي ،فعلا كان هذا سببا رئيسا في التعدد المصطلحي، فالمصطلحات الوافدة إلى العرب آتية من عدة لغات أوروبية ،خاصة الفرنسية والإنجليزية مع وجود قليل من الألمانية، والإسبانية ،ذلك أن العرب يمكن تقسيمهم لغويا إلى قسمين عرب فرنكوفونيين، وعرب أنجلوفونيين، ففي دول المغرب العربي جل المصطلحات الوافدة من أوروبا آتية عبر اللغة الفرنسية ،حتى لو كان المصطلح في أصله حين أنتج أول مرة كان بالإنجليزية أو الألمانية ،أو الإسبانية فإنه لا يصنع له المقابل العربي إلا بعد أن يترجم إلى الفرنسية، حيث تتولى المؤسسات العلمية الفرنسية فرنسة المصطلح، ثم يتلقاه القارئ المغربي من خلال اللغة الفرنسية ،فالفرنسية هي النافذة الأولى للمغاربة لرؤية المفاهيم الغربية،ويمكن أن نضيف إلى المغاربة لبنان في المشرق العربي،أما عرب المشرق فنأفدتهم إلى أوروبا أو إلى العالم هي الإنجليزية، ومن ثم فهم يستقبلون المفاهيم الغربية عبر هذه اللغة، وما دامت اللغة الإنجليزية هي المسيطرة على إنتاج المفاهيم، فيكون عرب المشرق مطلعين على المفهوم في لغته الأصلية، مضافا إلى هاتين اللغتين،هناك بعض الأفراد ينقلون مصطلحاتهم عن اللغات الإسبانية، كما هو حال بعض الإخوة الباحثين في المغرب الأقصى وبعضهم بالإيطالية، كما هو حال بعض الأفراد الليبيين، وبعضهم عن اللغة الروسية، أو الألمانية، كما هو حال بعض الإخوة في سورية وربما مصر، ومعلوم أن الخلفية اللغوية والمعرفية والحضارية تؤثر تأثيرا قويا في النظرة إلى المصطلح، من حيث فهمه واستيعاب مضامينه ،لأن اللغات تختلف في نظرتها لعالم الأشياء، فلها تأثير على مستعملها من هنا ينتج المصطلحي العربي (terminologie arabe) حقا مصطلحات متعددة للمفهوم الواحد، لأن فهمه لهذا المفهوم متعدد، وإذا تعدد المفهوم، أو المتصور تعددت التسميات، أي المصطلحات.

أما السبب الثاني، فهو تابع للخلفية اللغوية، والفكرية والسياسية، فإذا تعددت الجهات المنتجة للمصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي، ولم يراع في تركيبها البشرية خلفيتها اللغوية والفكرية، والسياسية فإن كل هيئة تنتج مصطلحا لمفهوم واحد يختلف عن مصطلح الهيئة الأخرى، لذا ندعو إلى ضرورة توحيد الهيئات العلمية التي يوكل إليها وضع المصطلح مع مراعاة تركيبها البشرية لغويا وسياسيا، وكذا خلفيتها الفكرية والمعرفية، وقد أرجع الباحث خليفة الميساوي تعدد ترجمة المصطلح الواحد في العربية إلى ثلاثة أسباب هي: ²⁶

1- أسباب معرفية، وقسمها بدورها إلى معرفة عامة، ومعرفة متخصصة، والمصطلح كما هو معلوم معرفة متخصصة، ومن ثم فقد ذكر الكاتب شروط هذه المعرفة المتخصصة وهي عنده خمسة، هي كونها: ²⁷

- تحتوي على مفاهيم مراقبة بصورة مسبقة في إنتاجها وتطورها
 - تنتج فيها المصطلحات انطلاقا من مفاهيم يقع ضبطها مسبقا
 - تكون فيها المصطلحات موحدة المفاهيم، وليس لها مترادفات، أو معان متعددة
 - يرتقي فيها الاستعمال المصطلحي إلى درجة العالمية
 - التجرد من الجوانب الانفعالية، والشعرية للغة
- وقد اعتبر هذا الباحث هذه الشروط أساسية في عملية إنتاج المصطلح، أو ترجمته وقد أرجع اختلاف الترجمة المصطلحية العربية إلى غياب هذه الشروط، أو تجاهلها ²⁸

أما المعرفة العامة، أو المشتركة فدورها في ترجمة المصطلح حيوي، إذ تستوجب هذه المعرفة أن يكون المترجم ملما باللغة المنقول منها إلماما واسعا، وكذا الإلمام بثقافة المجتمع اللغوي اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا، وفكريا، لأن المصطلح "ينشأ في بيئة معرفية لها شحناتها المعرفية المختلفة التي تشحن كل مفهوم ناشئ جديد وتضعه في مداره المعرفي العلمي الخاص به وهي ملاسبات معقدة" ²⁹ ويختتم خليفة الميساوي وجهة نظره بقوله "وتمثل المعرفة المشتركة شكلا من أشكال التواصل بين المجتمعات،

فهي أساسية في عملية الترجمة، ولا يمكن للمترجم أن يقوم بترجمة المعارف دون أن يتواصل معها في اللسانين الأصل، والهدف³⁰

2-أسباب لسانية: وهي آتية من كون الترجمة نشاط لساني تواصلية، ومن ثم فهو يتطلب معرفة دقيقة بالقضايا اللسانية التي تحيط بنشأة المصطلح وتكونه، من حيث المفهوم والصيغة، فاللسانيات توفر للمترجم إمكانية تحليل المصطلح، ومكوناته المعرفية التي نشأ فيها في اللغة الأصل، ومعرفة المحتوى المفهومي للمصطلح في اللغة الأصل تمكن الباحث من تحديد مدى ملاءمته في اللغة الهدف، فالتحليل اللساني إذن يمكن المترجم من ضبط الإطار المعرفي المختص، وكذلك تحديد المعنى المقصود للمصطلح³¹

3-أسباب براغماتية: أما الأسباب البراغمتية، فمضمونها ينحصر في كوننا لا نستطيع أن نترجم المصطلح اعتمادا على أبعاده الشكلية، والمفهومية والوظيفية، بل لا بد من ترجمة المصطلح وهو في مجال استعماله، ودائرة اختصاصه، وتتبع مساره الاتصالي يقولني هذا الشأن إن ترجمة المصطلحات معزولة عن سياقات استعمالها العلمية والاجتماعية هو ضرب من تشويه مفاهيمها الأصلية، وعدول عن أهدافها التواصلية، فالمصطلح وضع لكي تتواصل به العلوم، ولا معنى له خارج دائرة الاتصال الاجتماعي، ولذلك فكل مصطلح يحمل في طياته سمات الفضاء الاجتماعي، والثقافي الذي نشأ فيه، وعلى المترجم أن يكون عارفا بها، وملما بخصوصياتها، حتى تتسنى له عملية الترجمة المفيدة، إذ لكل مصطلح سياق استعماله ومجال اتصاله³² هذه هي الأسباب التي أرجع إليها خليفة الميساوي الترجمة المتعددة للمصطلح العربي المقابل للمصطلح الغربي الوافد، وهي -في نظرنا-أسباب عميقة وجدية، لذلك كان الرجل محقا حين اعتبر الترجمة المصطلحية معيقة لتوحيد المفاهيم في العربية فقال: "وتمثل الترجمات المختلفة للمصطلح اللساني عائقا إبستمولوجيا أمام تأسيس المفهوم الموحد بين اللسانين العرب، والمؤسسات الجامعية، فنجد المفهوم نفسه موزعا مشرقا، ومغربا بطرق مختلفة لا

تتصل بمصادر المصطلح في أصله الغربي، وهذا ناتج أيضا عن تعدد مشارب الترجمة من لغات مختلفة"^{3 3}

أما العامل الثالث المتعلق بتعدد الأساليب المتبعة في توليد المصطلح، فهو ظاهرة مقلقة أيضا، ولعلها أحد الأسباب الرئيسة في هذه الفوضى المصطلحية، لكنها هي مرتبة عن الخلفية الفكرية، والثقافية واللغوية والسياسية أيضا، يمكن للهيئات العلمية إذا توحدت أن توطر هذه الأساليب، والمناهج، وترتبها أولا بأول، والمجامع اللغوية العربية، وكذا بعض الشخصيات العلمية العربية التي تشتغل في الحقل المصطلحي لها رؤية واضحة وجدية في هذا الأمر، وفي هذا الشأن يرى الباحث خالد اليعبودي أن هذه المنهجيات والطرائق لم ترق بعد إلى مرتبة النظريات المصطلحية الشاملة^{3 4} كما ينفي وجود جوانب التقييس، والتدريب الاصطلاحي، في العالم العربي على غرار ما هو موجود في العالم الغربي، مع العلم أن المصطلحية عند الغرب تتركز على أركان أربعة هي:^{3 5}

1- البحث المصطلحي (recherche terminologique)

2- التدريب المصطلحي (formation terminologique)

3- التقييس المصطلحي (normalisation) أو (standardisation)

4- التوثيق المصطلحي (documentation terminologique)

ومما هو من صلب منهجية وضع المصطلح العلمي العربي بأي آلية من آليات الوضع، وخاصة آلية الترجمة، هو ضرورة اتفاق المصطلحيين على ترجمة موحدة للسوابق واللواحق اللتين تعتمد عليهما اللغات الأوروبية في تشكيل مصطلحاتها، ويرى الباحث يوسف وغليسي أن هاتين الخاصيتين من الخصائص المورفولوجية للغات الأوروبية، وهما معا يكونان إشكالية معيقة وصعبة في نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية، ومن ثم لا بد للمصطلحيين العرب من منهجية موحدة يتجاوزون بها هذه الإشكالية المعيقة، ففيما يتعلق بالسوابق واللواحق اختلفت آراء المصطلحيين العرب بين داع إلى التزام صيغة صرفية مقابلة لكل سابقة أجنبية،

أو لاحقة، وبعضهم دعا إلى إلصاق السابقة، أو اللاحقة في صورتها الأجنبية بالكلمة العربية، فنجدهم يقولون مثلاً: الميتالغة (métalange) والميتانص (Meta) (texte والنحولوجيا (grammatologie) والسردلوجيا (narratologie) (والفينونص (phéno-texte) والجينو نص (jeno-texte) ^{3 6} وهو فعل - ولا شك - يعطينا صيغا مصطلحية ناشزة تصرخ بنشوزها المشوه للعربية، صرفياً، وتركيبياً، إذن فهذه الطريقة تتصادم مع النظام الصرفي العربي، بل تتصادم مع النظام اللغوي العربي للعربية، وأرجع الباحث وجليسي هذا الاختلاف الحاصل بين المصطلحيين العرب إلى اختلاف أفهامهم للسابقة (META) وإذا كان الباحث يوسف وجليسي، قد انتصر لأستاذه عبد المالك مرتاض في كلاً من الأمثلة التي تمثل بها في هذه القضية، لأسباب علمية كما يقول ^{3 7} فإن الذي يهمنا نحن هنا هو ضرورة أن نتخذ من هذا الأمر سبباً رئيساً لتوحيد المنهجية العربية في وضع المصطلح العلمي العربي، حتى لا نبقي نتقاذف، ونتجاذب أي الباحثين أصاب في وضع المصطلح الصحيح مقابل المصطلح الأجنبي، أو أصاب في ترجمة هذه اللاحقة، أو تلك، فإذا وحدنا المنهجية توحد المصطلح الذي نجعله مقابلاً للمصطلح الأجنبي المبدوء بمثل هذه السوابق، أو المختوم بمثل تلك اللواحق، وهذا في نظرنا أمر سهل يمكن تحقيقه بضبط صيغ عربية موحدة تقابل تلك السوابق واللواحق مقبولة من جميع المصطلحيين العرب، ملزمة لهم أفراداً وهيئات، كما نطالب بضرورة توحيد الحروف العربية المقابلة للحروف الأجنبية، حتى نتفادي الفوضى في كتابة أسماء الأعلام الأجنبية، وكذا المصطلحات لتفادي ما هو حاصل اليوم، فاسم سوسور (f.deSaussure) مثلاً كتب عند العرب بثمان طرائق.

أما العامل الرابع المتعلق بتعدد الحقول المعرفية التي تستعمل المصطلح نفسه، فنعتقد أن هذا الأمر لا مفر منه، إذ هو موجود على قلة وجوده، فالمصطلحات المشتركة بين حقول معرفية عديدة قليلة إذا ما قيست بعدد المصطلحات الخاصة

بالحقل الواحد، ونعتقد أن هذه الظاهرة موجودة في معظم اللغات، وهي غير مقلقة يمكن التغلب عليها بإضافة ما يميز هذا المصطلح في هذا الحقل، ثم أن هذه الظاهرة تعتبر وسيلة لغوية تلجأ إليها اللغات البشرية كلها للتغلب على ظاهرة محدودية الأصوات، ومن ثم قلة الوحدات المعجمية مقارنة بعدد المعاني الغزيرة التي ينتجها الفكر البشري، وهذه ظاهرة تدل على قوة النظام اللغوي للغات البشرية، فبعدد محدود من الأصوات تستطيع اللغات أن تعبر عن مالا نهاية من المعاني والأغراض

أما العامل الخامس، وهو عامل الانقسام السياسي للأمة العربية، فهو عامل حاسم في نظرنا، إذ لو توفرت الإرادة للحكومات العربية لصار هذا التعدد السياسي مفيدا للغة العربية في إطار تنميتها اصطلاحيا، إذ المصطلحات العلمية لا علاقة لها بالسياسة لكن هذا التعدد الحكوماتي للدولة الواحدة جعل الجهود العلمية للعلماء العرب تتبعثر، فلم يحدث أن اتحد العرب سياسيا، فكذا لا نتوقع أن يتفقوا علميا، ومن ثم مصطلحيا، ولذلك ما فتئ الباحثون يدعون إلى ضرورة تجاوز هذا الأمر بإنشاء سلطة لغوية عربية موحدة تكون قراراتها اللغوية ملزمة، وتتمثل في مجمع لغوي عربي موحد، وفي إطار الدعوة إلى توحيد المصطلح يرى الباحث خالد اليعبودي أنه من الأجدر بالمصطلحيين العرب المحدثين الاستثمار الجيد لمنهجيات وضع المصطلح عند العلماء العرب القدامى، والاقتداء بنظرتهم في تنمية المفاهيم العلمية، وهي منهجية مستنبطة من القرآن الكريم كما يرى^{8 3} ويقترح اليعبودي في هذا الشأن ما يلي:

- 1- الاعتماد بالدرجة الأولى على الوسيلة الاشتقاقية، نظرا لخصوصية العربية، وطابع أبنيتها الصرفية غير السلسة
- 2- اللجوء إلى توليد المصطلحات المصوغة من الأوزان المزيّدة، خصوصا بعد استفاد طاقات الأوزان المجردة بالاحتكام إلى حقيقة إفشاء الزيادة في بنية الوزن (المبنى) إلى زيادة في السمات الدلالية

3- استخدام صيغ الجمود بأنماطها المختلفة عند تسمية المفاهيم، علما أن جمع المذكر السالم قلما يستعمل لهذا الغرض، نظرا لكونه يجمع ما يعقل وأغلب التسميات هي الأشياء..

4- الاستفادة من أبواب الترخص التي فتحتها العرب القدامى في لغاتهم العلمية، لاختلاف طبائع هاته الأخيرة عن طبيعة اللغة العامة، من ذلك جواز النسبة إلى الجمع دون رد المصطلح إلى المفرد..

5- استساغة استعمال التراكيب العلمية في تسمية المفاهيم إن اقتضى الأمر ذلك، وحمل المصطلح أكثر من معنى، وقد ترد التراكيب الاصطلاحية مكونة من كلمتين، أو من ثلاث كلمات، أو من عبارة اصطلاحية..

6- اللجوء إلى استعمال تراكيب اصطلاحية تكون مزيجا بين كلمة أجنبية وأخرى عربية..

7- إجازة الاشتقاق من المعرب كاشتقاق الصفات..

8- الاجتهاد في تأصيل الدخيل من المصطلحات، وطبعها بطابع عربي، يجعلها تعكس طبيعة التلاقح الحضاري العربي الأجنبي المتزع عن كل تبعية، ونسخ حرفي للوافد

9- ارتكاز التعريف بداية على التحليل اللغوي للمصطلح، وإرجاعه إلى أصله الاشتقاقي، ليعقب ذلك ذكر لمعاني المصطلح عند أهل الاختصاص العلمي، أو الفني، أو المهني، كما يركز أيضا على التمييز بين المستوى العلمي، والمستوى التعليمي، ويتيح تحديد المصطلحات والإشارة إلى مجال استعمالها تقنيا، لسماتها الدلالية، من أجل تفادي أي لبس في توظيفها من طرف طوائف العلماء³⁹ ونعتقد أن هذه المقترحات من الباحث مفيدة للمصطلحية العربية، وما قلناه عن العوامل الخمسة يمكن تعميمه على العوامل المتبقية، لأنها منبثقة منها.

أضرار التعدد المصطلحي ومخاطره على الهوية العلمية والحضارية:

خلصنا مما سبق بأن هناك عدة عوامل جعلت المصطلح العلمي في العربية يتعدد صيغيا ومفهوميا، وقد منّا قراءتنا لتلك العوامل التي تذكرها جل الدراسات التي اعتنت بالمصطلح العلمي العربي، ونحدث الآن عن أضرار هذا التعدد، ومخاطره وهي الأضرار التي يستشعرها كل من له إلمام علمي في علم من العلوم، حين يجد المفهوم يأتي معبرا عنه عند هذا الكاتب بهذه الصيغة، وعند الآخر بصيغة مصطلحية أخرى، حتى بلغ بهم الأمر أن ذكروا أربعين صيغة مصطلحية للمفهوم الواحد، وهو أمر فظيع له أضراره الجسيمة على اللغة المتخصصة، وعلى الخطاب اللساني الذي هو خطاب علمي، وهي الأضرار التي نحاول أن نشير إليها الآن وهي:

1- فقدان الدقة العلمية للغة المصطلحية، أو إن شئنا القول غياب الدقة في اللغات المتخصصة، وهي اللغات التي تدون بها العلوم والفنون، ومنها اللسانيات، واللغات المتخصصة من مواصفاتها الدقة العلمية (الصيغة والمفهومية) ومن شروط هذه الدقة غياب الاحتمالات المفاهيمية فيها كلية، تقول الباحثة ماريا تيريزا كابري (maria Térésa cabre) في هذا الشأن: وعادة مانجد بالنص الفائق التخصص الدقة والاختزال والنسقية، وتنحو مصطلحاته نحو الأحادية الدلالية، والتواطؤ، وكلما قلت درجات التخصص اكتسب الخطاب خاصيات الخطاب غير المتخصص⁴⁰

(وهذا معناه فقدان الدقة العلمية بإلباس المفاهيم، ففتحول اللغة العلمية إلى لغة مبهمّة غامضة، مما يعيق عملية التواصل بين أهل الاختصاص الواحد "المصطلحية الملتبسة التي تركز على تعدد التسميات والترادف والتشارك اللفظي تطرح مشكلة واضحة للتواصل بين المتخصصين، وتضر أكيدا بجهود تنظيم الفكر"⁴¹

2- إعاقة عملية التواصل العلمي بين المتخصصين: كثرة المصطلحات ،أو تعددها على المفهوم الواحد أمر ينتج عنه إعاقة عملية التواصل بين المتخصصين في الاختصاص الواحد

3- كثرة الأخطاء العلمية:تعدد التسميات يعني تعدد المفاهيم، وهذا أمر يؤدي إلى كثرة الأخطاء العلمية، ومن أمثله أن إحدى السيدات الجزائريات سألت شيخا في إحدى القنوات الفضائية العربية المشرقية هل يجوز الصلاة في الحمام؟فاندesh الشيخ واستغرب السؤال إلى درجة الاستنكار الشديد، والتقزز منه، وطبعاً أفتى الشيخ بجرمة ذلك ،أي بعدم جواز أداء الصلاة في الحمام، وهي فتيا ناتجة عن سوء فهم ،ناتج بدوره عن(اختلاف مفهوم الحمام عند العرب) فأهل المشرق يعتبرون المرحاض حماما،وأخذوا ذلك من اللغة الإنجليزية، أما أهل المغرب العربي فالحمام عندهم غير المرحاض، فهو مفهوم آخر والصلاة فيه جائزة ،وإن كان بعضهم كرهها ،لأن الحمام في المغرب العربي هو مكان الاستحمام ،وهذا غير المرحاض الذي هو مكان قضاء الحاجة، فنلاحظ كيف أن عدم توحيد أسماء التسميات في العربية يؤدي إلى أخطاء علمية رهيبة، وفي أي تخصص علمي كان هذا التعدد

4-إتلاف الوقت: إن إطلاق عشرات الصيغ المصطلحية على المفهوم الواحد هو إنفاق للوقت في غير محله، بل هو مضيعة للوقت والجهد ،ما جدوى أن يقضي الباحث ،أو الهيئات العلمية وقتا في إيجاد صيغة لغوية لتسمية مفهوم سبق وأن صاغت له هيئة علمية عربية اسما؟ هذا أمر مؤسف، فلماذا نضيع الوقت، والجهد، والمال في أشياء محققة؟

5-إتلاف المال:كل كلمة أو صيغة اصطلاحية وراءها/إنفاق جزء من المال، ولا شك حتى ولو كان المنتج للمصطلح شخصا واحدا، إذ سيكلف عمله هذا جزءا ماليا، فمادام المصطلح سيطلع ليخرج إلى القارئ، فهو مستهلك للمال، ومادام المصطلح موجودا سابقا ،فطبع مصطلح آخر يكون إنفاقا للمال لا مبرر له، تتحمله الأمة، وهي في حاجة إلى إنفاقه في باب آخر

فوائد التوحيد المصطلحي:

يحقق التوحيد المصطلحي (unification terminologique) إذا ما تحقق في أي لغة من اللغات، ومنها العربية التي نعنى بمصطلحاتها هنا جملة من الفوائد، وخاصة إذا كانت هذه اللغة هي العربية التي ابتليت باجتهاد أهلها، هيئات، وأفرادا في إنتاج كم مصطلحي كبير للمفهوم الواحد، وهذه الفوائد هي:

1- تضيق الالتباس الحاصل نتيجة تعدد الصيغ المصطلحية للمفهوم الواحد، حيث تتبلبل الأفهام، وتشتت وتضطرب، فالتوحيد يزيل كل هذا لأمرض العلمية الناجمة عن التعددية المصطلحية في العربية

2- توفير الجهد الضائع الذي كان يهدر (من قبل الأفراد والهيئات) في إنتاج المصطلحات لمفاهيم سبق وأن أنتجت لها الأمة مصطلحات

3- توفير الوقت والمال: كنا ذكرنا أن إنتاج المصطلح يتطلب وقتا ومالا، وإنتاج مصطلح لمفهوم يملك تسمية معناه إهدار للوقت والمال، لهذا فإن التوحيد المصطلحي يريح الأمة (هيئات وأفرادا) من هذا الإنفاق الوقفي والجهدى، وبالتالي توفره لاستثماره في قضايا أخرى تعود بالفائدة على الأمة - وما أكثرها-

4- يحقق الوظائف الأساسية للمصطلح العلمي: من المعلوم أن هناك وظائف

أساسية يحققها المصطلح العلمي، وهي عندهم ثلاث وظائف :

الوظيفة اللسانية، والوظيفة المعرفية، ثم الوظيفة التواصلية^{2 4} وهي الوظائف التي لا تتحقق إلا بتحقيق التوحيد المصطلحي، فالوظيفة اللسانية للغة تتحقق من خلال قدرتها على استيعاب المفاهيم المستحدثة، وهي لا يمكنها فعل ذلك إلا عبر توحيد

المصطلح العلمي، والوظيفة المعرفية التي هي قدرة المصطلح على التعبير عن المفاهيم العلمية بدقة لا لبس فيها هي الأخرى لا تتحقق من دون توليد مصطلح علمي يتسم بالدقة صيغيا ومفهوميا، فأى وظيفة للغة لا تتحقق إلا إذا كانت اللغة قادرة على استيعاب المفاهيم، وصياغة مسميات لها أي لتلك المفاهيم، والوظيفة المعرفية لا تتحقق بتعدد الصيغ اللغوية للمفهوم الواحد، بل تتحقق بالدال الواحد

للمدلول الواحد، هذه هي لغة العلوم، وإذا تحققت الوظيفتان السابقتان يكون تحقيق الوظيفة التواصلية أمرا ممكنا، حيث تصبح اللغة الاصطلاحية تمتلك المواصفات العلمية الكاملة التي تجعل التواصل قائما بين أهل الاختصاص الواحد، فليس هناك ما يعيق هذا التواصل

5- تحقيق الوظيفة الاقتصادية للغة: اللغة الاصطلاحية كما هو معلوم لغة نخوية لا مسوغ لاستعمالها من عامة الناس، وبتوحيد المصطلح تتحقق هذه الوظيفة الاقتصادية للغة، فالفعل الاصطلاحي يقوم بوظيفة اقتصادية بالغة الأهمية، تمكن المتواصلين من تحرير كم معرفي هائل في وحدات اصطلاحية محدودة^{3 4}

6- تحقيق الوظيفة الحضارية للغة: اللغة الاصطلاحية هي لغة خاصة كما بينا، فهي لغة العلوم والمعارف، وبالتالي هي الناقلة للمنجز الحضاري، هذا المنجز الذي تستفيد منه البشرية جمعاء، فهو منجز حضاري عابر للقارات لا ينحسر في مكان إنجازه، فهذه حقيقة واضحة للعيان، وعليه فالتوحيد المصطلحي يحقق الوظيفة الحضارية للأمة العربية، إذ تتمكن الأمة من نقل منجزها الحضاري للغات الأخرى، لأن اللغة الاصطلاحية لغة عالمية يمكن نقل مفاهيمها إلى اللغات الأخرى عن طريق آلية الاقتراض التي لا غنى عنها^{4 4}

7- تشجيع التواصل، يهدف التوحيد المصطلحي إلى تشجيع التواصل العلمي التخصصي

8- توحيد المصطلحات هو جانب ضروري لمسار توحيد المنتجات الصناعية والتجارية

9- يهدف أيضا إلى توحيد التصورات الذهنية، وأنظمة التصورات الذهنية، لتقليص التشارك الدلالي، ومن هنا كان التوحيد المصطلحي نشاطا ضروريا في مجال التخصص، لأن التواصل المتخصص يتطلب درجة عليا من التدقيق، ومن هنا أيضا كان التوحيد ضروريا أن يطبق على جميع لغات التخصص

10-التقليل من الفوارق بين نسخ نفس المنتج فهو يعطي الضمان للنوعية والانتظامية^{4 5}

7-ضعف اللغة المتخصصة:

هذا الخاصية تأتي كنتيجة للخواص السابقة، خاصة خاصية التعدد المصطلحي، فتعدد الصيغ المصطلحية للمفهوم الواحد ينتج عنه الإلباس، وعدم الدقة، وهذا حال لغة معظم الخطاب اللساني العربي المتداول، فهي إما لغة سطحية تفتقد إلى الدقة والعمق، وإما لغة غامضة مبهمة ملبسة، الأمر الذي جعل هذا الخطاب اللساني غير مفهوم عند متلقيه، فالكثير من المتلقين يشكون من صعوبة التلقي لهذا الخطاب، ويشكون لغته، ويقولون إننا لم نفهم مضمون هذا الخطاب، أو العبارة الاصطلاحية إلا عبر اللغة الأجنبية، إذن اللغة المتخصصة التي يكتب بها الخطاب اللساني العربي لغة مضنية ملبسة، تفتقد إلى الدقة والوضوح. والحديث عن لغة الخطاب اللساني يجرنا إلى الحديث عن اللغة الخاصة، وعلاقتها بالمصطلح، واللغة العامة، وعلاقتها باللغة الخاصة، فالعلاقة بين المصطلح (terme) واللغة المتخصصة (langue de spécialité) وطيدة إلى درجة التطابق، والتماهي، ومن ثم فإن توحيد المصطلح العلمي يعني إيجاد لغة متخصصة، دقيقة خالية من الالتباس والغموض، أو لنقول لغة علمية تتوفر فيها الدقة والاختزال، وتنحو نحو أحادية الدلالة، فكلما كان النص دقيقا مختزلا للدلالة كلما كانت اللغة دقيقة، وهو أمر يطرح العلاقة بين اللغة العامة واللغة الخاصة أيضا، يقول صاحب كتاب اللغة والاقتصاد فإن العلاقة بين اللغة العامة ولغة الأغراض الخاصة يجب أن تحدد على أساس كمي، فلغة الأغراض الخاصة تشبه المجهر، فوظيفة المجهر هي فحص جزء صغير من الواقع على نحو دقيق ولذلك الأمر في مجالات التي تنشأ فيها اللغات التقنية الخاصة فإن أجزاء صغيرة فقط من الواقع هي التي يكون موضوعا للدراسة التفصيلية^{4 6} " فلغة الأغراض الخاصة في نظر الباحث هي توسيعات للغة العامة، كما أن المجهر توسيع للعين المجردة، فهي أدوات قياس دقيق سمح لمستعملها

بالتمعق في موضوع معين على نحو أكثر دقة^{4 7} وإذا كانت اللغة الخاصة هكذا توصف، فإن هذا الوصف لا يتحقق إلا في المفردة الاصطلاحية، فهي الوحيدة التي تخضع للقياس الدلالي، وهو أمر يوضح العلاقة الموجودة بين التوحيد المصطلحي، واللغة المتخصصة، فالتوحيد المصطلحي يعني إنتاج لغة متخصصة دقيقة والعلاقات بين المصطلحات ولغات التخصص علاقة وثيقة جدا إلى درجة التماهي، حتى أن المتخصصين يدمجون بين المصطلحين، فقد عرفت لغة التخصص من قبل بعضهم بأنها وسائل أساسية للتواصل بين المتخصصين والمصطلحية هي الجانب الأهم الذي يميز ليس فحسب لغة التخصص عن العامة،^{4 8} بل هي أيضا مختلف لغات التخصص، فهذا التعريف يدمج بين لغات التخصص والمصطلحية فهو لا يكاد يفرق بين المصطلحين.

وعليه نؤكد مجددا بأن العلاقة بين لغة التخصص، وعلم المصطلح وثيقة، فهي علاقة خادم بمخدوم، أو علاقة اندماج وتماه، فالمصطلحات مستوعبة من قبل لغات التخصص، فهي لا توجد خارج دائرتها، ولغة التخصص لا توجد خالية من المصطلحات العلمية، فهي لم تكن لتحمل هذا الاسم لو لم تكن متضمنة لوائح مصطلحية عديدة، تقول الباحثة ماريا تيريزا كابري "فإن جزءا من لائحة المراجع في المصطلحية يحيل إلى واقع كون المصطلحية تدرس، أو أن لها علاقة بلغات التخصص"^{4 9} ولم تغب هذه العلاقة الوثيقة عن الباحثين المتخصصين، فقد لاحظ هذه العلاقة بين المصطلحين جل الباحثين المهتمين بالبحث في علم المصطلح، ففي هذا الشأن يرى بعضهم أن "تطور مفهوم لغة التخصص وتبلوره نشأ مسيرا مفاهيم المصطلحية قال الباحث مانويل سيليوكونسيساو "تطور مفهوم لغة التخصص، أي اللغة في التخصص، واللغة المتخصصة يساير تطور مفاهيم علم المصطلح والطريقة التي رثيت بها الوحدات المصطلحية وعملها الخطابي وتعتبر لغة التخصص كإنجازات خطابية في سياقات خاصة وكوحدات لسانية من لغة طبيعية تسم التواصل في حقل، أو دائرة نشاط"^{5 0} وهي العلاقة التي ما فتئ يؤكد

جل من اختص في البحث الاصطلاحي، ولغات التخصص، فقد قيل "من فوائد المصطلحية الإسهام في وصف اللغات الخاصة"^{5 1} وقيل أيضاً "أهم ما يميز النص المتخصص هو تضمينه للوحدات المصطلحية، ويرتفع مستوى التخصص في النص بارتفاع كثافته الاصطلاحية"^{5 2} كما قيل "إذا كان العلم لغة جيدة الصنع فإن لجميع العلوم لغتها الخاصة"^{5 3} وربما قيمة المصطلح العلمي تتحدد من خلال اللغة الخاصة، يقول خليفة المساوي "تحدد قيمة المصطلح من خلال المجال العلمي الذي يستخدم فيه، وكذلك من خلال العلاقات الرابطة بينه، وبين المصطلحات المستعملة في هذا المجال، ويستدعي كل مجال علمي لغة خاصة به، حتى يتمكن أصحابه من التواصل، لأن المصطلحات معزولة عن نسقها الأسلوبي، وأدائها التركيبي لا تحمل إلا مفاهيم قاصرة عن التواصل العلمي"^{5 4} ثم يستخلص المساوي بأن "اللغة الخاصة من هذا المنظور هي خليط بين المصطلحات، ووسائل لسانية أخرى تهدف إلى إزالة الغموض عن عملية التواصل في ميدان معين"^{5 5} إلى أن يخلص بالقول عن اللغة الخاصة بأنها "لغة تبني خطاباً مختصاً يتصف بمكوناته المفهومية واللسانية، والسياقية تعكس نظاماً متصورياً، ومفهومياً، ومعجمياً مختصاً هدفه التواصل بالمعرفة المختصة بين الجماعات العلمية المختصة"^{5 6} ويفصح المساوي أكثر كاشفاً العلاقة بين المصطلح واللغة الخاصة بقوله "ارتبطت حياة المصطلح أو موته من هذا المنظور بمدى انخراطه في ميدان اللغة الخاصة"^{5 7} كما يحدد العلاقة بين المصطلحين بأن "المصطلح يرتبط باللغة الخاصة من جهة المستوى المعجمي والمستوى الدلالي"^{5 8} كما "تبقى العلاقة مبنية بينهما على أساس التواصل العلمي بين المختصين في ميادين معرفية محدودة"^{5 9} فهذه أقوال تحدد بدقة -في نظرنا- العلاقة بين المصطلحين، وأن المصطلحات لا قيمة لها خارج دائرة اللغة المتخصصة، واللغة المتخصصة لا توجد في لغة غير مستعملة، فهذه الأقوال المرصودة لباحثين متخصصين كلها تؤكد العلاقة الوثيقة بين المفهومين، أو المصطلحين، علم المصطلح ولغات التخصص، وقد أبرزتها بكونها

علاقة متداخلة، علاقة تجعل كلا المصطلحين يتوقف وجوده على الآخر، فلا وجود للغة خاصة من دون مصطلح، ولا وجود لمصطلح إلا في نص متخصص، بل لا حظنا أنه كلما تكثف وجود المصطلح في النص تكثفت خصوصيته، أي لغته الخاصة، وما يميز النص المتخصص هو كثافته الاصطلاحية، وعليه فالعلاقة بينهما وثيقة بل عليها يتوقف وجودهما فكل واحد من المصطلحين يتوقف وجوده على الآخر، بل وجدنا من الباحثين من يطابق بين المفهومين، فقد عرف الفاسي الفهري المصطلح بأنه لغة خاصة "عبد الله غزلان، فاللغة الخاصة التي كتب بها الخطاب اللساني العربي تفتقد إلى الكثير من الخصائص التي يجب أن توصف بها اللغات المتخصصة.

نقد الخصائص السابقة:

كانت تلك هي خصائص الخطاب اللساني العربي - كما بدت لنا - أو على الأصح بعض خصائصه، وهي وإن كانت خصائص يلمسها الملامس لهذا الخطاب، فإن بعضها يبقى خصائص لا يبدو أن الخطاب اللساني قادر على الانفكاك منها، فهي لا مفر منها، فإذا كان من الضروري للخطاب اللساني العربي البحث عن منهج، لأن تحديد الرؤية المنهجية أمر ضروري للكتابة اللسانية، فأي كتابة تفتقد إلى المنهج، أو أي علم ليس له منهج فإنه لا يستطيع أن يحقق نهضة، فإن الخطاب اللساني العربي لا تبدو عليه ملامح القدرة على التخلص من هذه الظاهرة المعضلة على الأقل في المنظور القريب، إذ أننا لم نسجل عندهم التزاما منهجيا، فلا تزال الجهود والمساءلات في هذا القضية مشتتة، إذن فخاصية اللامنهجالي تميز الخطاب اللساني العربي يجب أن تزول، ومن ثم فعلى منتجي الخطاب اللساني العربي تحديد رؤية منهجية قبل إصدار هذا الخطاب، وقد ذكرنا سابقا أن المنهج موقف حضاري، أو رؤية حضارية، فمن لا يملك هذه الرؤية، لا يستطيع أن يصدر خطابا لسانيا ينهض بالعربية.

أما خاصية التسطيح التي تميز بعضاً من هذا الخطاب، فنعتقد أنها تتلاشى مع تحديد الرؤية المنهجية، فإذا استطاع اللساني العربي تحديد رؤيته المنهجية فإن العمق المعرفي سيكون نتيجة هذا الرؤية الطابع المميز لخطابه، ومن ثم ستزول ظاهرة التسطيح التي تبدو ميزة بعض الخطابات اللسانية العربية، فهي ناتجة عن ضعف منهجي، أو ضعف في هضم المناهج اللسانية الغربية، أو هي ناتجة عن الفعل البدagogي فقد يلجأ اللساني إلى التسطيح بغرض تبسيط الفكر اللساني للقارئ، غير أن هناك فرقاً بين التبسيط والتسطيح

أما خاصية الترجمة، فهي خاصية حميدة، ويجب أن تشجع، ومن ثم ندعو إلى تكثيف العمل الترجمي، فالترجمة دائماً، وأبداً كانت هي الرافد الذي يرفد الأُمماديا وحضاريا، وفكريا، ومعرفيا والأُمم المتحضرة اليوم تترجم آلاف الكتب سنوياً في كل الاختصاصات إلى لغاتها القومية، بغية توطين العلم، ونحن تأخرون في هذا المجال تأخراً شنيعاً، فنحن أولى الأُمم بالترجمة، والترجمة اللسانية الممارسة يجب أن تهذب وألا تتكرر الترجمة للمؤلف الواحد، فهذا تبذير للجهد والوقت والمال.

أما فيما يتعلق بخاصية التعريب التي تبرز كظاهرة مرضية في الخطاب اللساني العربي فإنها في حاجة إلى نظر، ونحن لا ندعو إلى إلغائها، فهذا أمر غير ممكن، ولكن ندعو إلى ترتيبها بالألا يلجأ إليها إلا إذا عجزت الآليات الأخرى لإنتاج المصطلح، فالمعايير الاصطلاحية العربية تدرج التعريب ضمن الآليات الاضطرارية لا الاختيارية⁶⁰ فالتعريب "شر لا بد منه وانه الكي اللغوي الذي نلجأ إليه كأخر دواء حين يتأزم الداء"⁶¹، ثم "أن" الميل إليه وتفضيله على سائر الآليات الاصطلاحية دليل على نوع من الكسل⁶² ثم هو يبقى آلية موقوتة يستعين بها الخطاب اللساني لاستقبال المصطلحات الجديدة في المرحلة الأولى قبل استقراره⁶³ ولذلك رغم تشويبه للخطاب اللساني العربي يبقى آلية ضرورية لا مفر منها عند الضرورة .

وفيما يتعلق بظاهرة الإيغال المصطلحي التي تسود بعض الخطابات اللسانية للسانيين لهم مكانتهم في الدرس اللساني، ويعتبرون من الذين أسسوا الخطاب اللساني العربي الذي يتبنى المنهج الوظيفي، أو المنهج التحويلي التوليدي، أو المنهج الوصفي، يبدو أن ألفة مصطلحاتهم الموهلة آتية للقارئ العربي عبر ديمومة الممارسة اللسانية، صحيح كنا نتمنى أنهم لو لم يوغلوا هذا الإيغال، لكن وقد فعلوا فنعتقد أن هذه المصطلحات الموهلة صارت مألوفة عند المتلقي العربي، أو في طريقها إلى الألفة وما نأمل أن يتعدوا في إنتاجهم المستقبلي عن هذا النوع من الإيغال في اللغة الاصطلاحية، فهم في غنى عنه، وكذلك المتلقي، وهم قادرون على ذلك نظرا لمكانتهم المتميزة في الفكر اللساني، سواء كان وظيفيا أم توليديا تحويليا فقد برعوا فيه بعد أن هضموه في لغته الأصلية.

أما فيما يخص ظاهرة التعدد المصطلحي، فهي وإن وجدناها خاصة تطبع الخطاب اللساني العربي الحاضر، فإننا نأمل أن تزول منه مستقبلا، فهي ظاهرة مؤسفة لعل أضرارها على المتلقي العربي كبيرة جدا، فالكثير من عسر التلقي الذي يواجهه القارئ العربي راجع إلى تنوع الصيغ المصطلحية للمفهوم الواحد، وهو أمر ينافي تماما أجدية العلم واللغة العلمية، وكذا اللغة المتخصصة، فمن خصائص اللغة المصطلحية أن الصيغة الواحدة تعبر عن المفهوم الواحد.

الخاتمة:

كانت هذه وجهة نظر في الخطاب اللساني العربي، حاولنا من خلالها أن نبين بعض ملامحه، أو المميزات التي تطبعه، ولا تدعي هذه الوجهة الصحة المطلقة لما ورد فيها، فهي مجرد آراء بدت لي من خلال قراءتي لبعض الخطابات اللسانية العربية والتي من خلالها تعرفت على اللسانيات فلها كل الفضل علي، وعليه فقراءتي النقدية المتواضعة هذه لا تهدف إلى إنقاص من قيمة هذا الخطاب اللساني العربي، فهذا أمر لا تدعيه، وهي غير قادرة عليه إنما هي ملاحظات جلها مستنبطة من لسانيين عرب كبار كانت لهم قراءات نقدية لهذا الخطاب اللساني، بعضها مطبوع

ومدون، وبعضها شفهي أضفت إليها ملاحظاتي الشخصية، وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- يفتقد الخطاب اللساني العربي إلى المنهج في الكثير من القضايا ذكرتها المداخلة في مضمونها

- لغة الخطاب اللساني العربي مشوهة لعدم وجود منهجية عربية موحدة، لتعريب المصطلحات وخاصة السوابق واللواحق في اللغات الأجنبية

- الإيغال المصطلحي وهو يخص خطاب عدد من اللسانيين العرب، الأمر الذي جعل لغة هذا الخطاب ملبسة، ومجهددة للمتلقى العربي

- قلة التحليل والتمثيل بالعربية، فالخطاب اللساني العربي في مجمله ينجح إلى التمثيل باللغات الأجنبية

- ضعف لغة الخطاب اللساني العربي، وهو الضعف الناتج عن الخصائص السابقة التي تطبع هذا الخطاب. ومن ثم دعت المداخلة إلى تخليص الخطاب اللساني العربي من هذه الشوائب

قائمة المراجع:

1- أحمد يوسف، تحليل الخطاب من اللسانيات إلى السيميائيات -

الموقع: www.nizwa.volime.12p38

2- البكوش فاطمة، نشأة الدرس اللساني الحديث، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر سنة 2003م

3- حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 2003م

4- تريكي مبارك، المصطلح النقدي بين الوضع والاستعمال، مداخلة أُلقيت في الملتقى الدولي الموسوم : بالتأليف المعجمي بين الراهن والمأمول، بمخبر الصوتيات، جامعته البليدة الجزائر، سنة 2010م، ومنشور بمجلة الصوتيات لنفس المخبر العدد العاشر افريل 2011م

- 5- سبيلا محمد وعبد السلام بنعبد العالي، اللغة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 5 سنة 2010م
- 6- الشهري، بن ظافر، عبد الهادي، استراتيجية الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-دار الكتب الجديدة المتحدة ط 1 سنة 2004م
- 7- غزلان، الدكتور عبد الله، دراسة نقدية لبعض الكتابات المصطلحية اللغوية، مطبعة انفورانت فاس المغرب (د ت)
- 8- غزلان مصطفى اللسانيات في الثقافة العربية
- 9- فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت سنة 2000م
- 10- ماريا تيريزا كابري المصطلحية واللسانيات نظرية البوابات، تر سناء شطري، مجلة مصطلحيات، مجلة علمية محكمة في قضايا المصطلح، مطبعة أميمة فارس المغرب عدد مزدوج 2 و 3 سنة 2012م
- 11- ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ترجمة محمد أمطوش عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن، ط 1، سنة 2012م
- 12- مانويل سيليوكونسيساوا، المفاهيم والمصطلحات، وإعادة الصياغة، ترجمة محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، للنشر والتوزيع الأردن، ط 1، سنة 2012م
- 13- الميساويخليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات ضفاف منشورات الاختلاف، دار الأمان الرباط، ط 1 سنة 2013م 1434 للهجرة
- 14- وغيلسي يوسف، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر ط 1، سنة 2009م
- 15- اليعبوديخالد، المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، دار ما بعد الحداثة، فاس المغرب، ط 1 سنة 2004م

- 16- اليعبودي خالد ،آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، منشورات ما بعد الحداثة ،فاس المغرب،سنة 2006م
- 17-اليعبودي خالد ،النظر والإجراء في البحث المصطلحي، مجلة مصطلحيات، مجلة علمية محكمة في قضايا المصطلح مطبعة أميمة فاس المغرب، عدد مزدوج 2 و3 ينة 2012م.

هوامش البحث:

- ¹-عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجية الخطاب-مقاربة لغوية تداولية،دار الكتب الجديدة المتحدة،بيروت، ط 1، سنة 2004م ص 37
- ²-المرجع نفسه ص 39
- ³-المرجع نفسه ص 23
- ⁴-أحمد يوسف، تحليل الخطاب- من اللسانيات إلى السيميائيات- الموقع www.nizwa.com. volime 12p38
- ⁵-ينظر القول في المساوي خليفة ،المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 178
- ⁶-المرجع نفسه ص 179
- ⁷-المرجع نفسه ص 179
- ⁸-حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2003م ص 72
- ⁹-المرجع نفسه ص 73
- ¹⁰-مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة -حفريات النشأة والتكوين-شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء المغرب سنة 2006م ص 121
- ¹¹-فاطمة الهاشمي بكوش،نشأة الدرس اللساني الحديث،إيتراك للطباعة والنشر، مصر سنة 2003م ص 34
- ¹²-مصطفى غلفان ، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، ص 143
- ¹³-انتقد الأوراغي اللسانيات الغربية التي عممت مبادئها على اللغات البشرية،ودعا إلى لسانيات نسبية ،وألّف عددا من الكتب في هذا الإطار منها كتاب بعنوان اللسانيات النسبية وتعليم العربية

- ¹⁴ -الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ص 95
- ¹⁵ -الميساوي خليفة، مرجع سابق ص 97
- ¹⁶ -المرجع نفسه ص 98
- ¹⁷ -المرجع نفسه ص 102
- ¹⁸ -المرجع نفسه ص 102
- ¹⁹ -صادفني هذا القول أثناء قراءتي لبعض كتب الباحث سعد مصلوح ودونته في كناشتي إلا أنني وبكل أسف لم أسجل في أي كتاب من كتبه ورد فليعذرني القارئ
- ²⁰ - صرح أستاذنا بهذا التصريح عدة مرات منها في إحدى الجلسات العلمية أثناء زيارته لجامعة المديّة سنة 2010م
- ²¹ -الميساوي خليفة، مرجع سابق ص 80
- ²² -الميساوي خليفة المرجع السابق ص 80
- ²³ - خالد العبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، منشورات ما بعد الحداثة المغرب، سنة 2006م ص 37
- ²⁴ -الميساوي خليفة مرجع سابق ص 80
- ²⁵ - خالد العبودي، آليات توليد المصطلح ص 37
- ²⁶ -الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ص 96 إلى 102
- ²⁷ -المرجع نفسه ص 97
- ²⁸ -المرجع نفسه ص 97
- ²⁹ -المرجع نفسه ص 98-99
- ³⁰ -المرجع نفسه ص 99
- ³¹ -الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 100-101
- ³² - المرجع نفسه ص 102-103
- ³³ - المرجع نفسه ص 80-81
- ³⁴ -خالد العبودي، اللغة المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي منشورات ما بعد الحداثة المغرب، 2004م ص 110
- ³⁵ - المرجع نفسه ص 110

- ³⁶-يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر ط 1 سنة 2009م ص 494
- ³⁷- المرجع نفسه ص 496 إلى 499
- ³⁸-خالد اليعبودي، اللغة المصطلحية وواقع العمل المصطلحي، ص 115
- ³⁹- خالد اليعبودي، اللغة المصطلحية وواقع العمل المصطلحي، ص 115-117
- ⁴⁰-ماريا تيريزا كابري مجلة مصطلحيات، عدد مزدوج، ص 203
- ⁴¹- ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، سنة 2012م ص 256
- ⁴²-مبارك تريكي، المصطلح التقني بين الوضع والاستعمال ضمن الملتقى الدولي - المعجم العربي بين الراهن والمأمول - جامعة البليدة افريل 2011م والمطبوع في مجلة الصوتيات التي يصدرها المخبر ص 234
- ⁴³- المرجع نفسه ص 234
- ⁴⁴-المرجع نفسه ص 234
- ⁴⁵-ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، 2012م ص 257
- ⁴⁶-فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ص 345
- ⁴⁷-المرجع نفسه ص 345
- ⁴⁸-ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات 2012م ص 36
- ⁴⁹-المرجع نفسه ص 36
- ⁵⁰-مانويل سيليكونسيساو، المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة، تر محمد امطوش، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن ط 1، 2012م ص 38
- ⁵¹-خالد اليعبودي 2011م ص 12
- ⁵²-ماريا تيريزا كابري 2011م ص 203
- ⁵³-محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، اللغة 2010م ص 55
- ⁵⁴-الميساوي خليفة المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 64
- ⁵⁵-المرجع نفسه ص 64
- ⁵⁶- المرجع نفسه ص 65
- ⁵⁷-المرجع نفسه ص 65
- ⁵⁸-المرجع نفسه ص 65

⁵⁹-المرجع نفسه ص 66

⁶⁰-يوسف وغليسي إشكالية المصطلح في النقد العربي الجديد، مرجع سابق ص 459

⁶¹- المرجع نفسه ص 459

⁶²- المرجع نفسه ص 459

⁶³- المرجع نفسه ص 459